من زياد في و في كل من أنثيين بقطع جلد بيضهما وأليتين
وهما محل العقود وشفرين وهما حرفا فرج المرأة وذكر
ولو لصغير وعنين وسلخ جلدان لم يبت
بدله وبقي فيه حياة مستقرة ثم مات بسبب
من غير السلخ كهدم اومسه واختلفت الجنايتا
عمدا وغيره دية لخبر عمرو بذلك في الذكر
والانثيين رواه ابوداود وغيره وقياسا عليهما
في الباقي فان مات بسبب من السلخ او اختلف
الجنايتان عمدا وغيره فالواجب دية النفس
وفي الذكر الاشل حكومة وقولهم مات الفاجره
اعم من قوله وهو غير السالخ رقبته وحشفة
كذكر فيهما دية لان معظم منافع الذكر وهو
لذة المباشرة تتعلق بها فاعطيها حكمه بخلاف
كالكف مع الاصابع وفي بعضهما قسطه ثم
لامن الذكر لان الدية تكمل بقطعها فقسطت
على ابعاضها فان اشتبه بقطع مجرى البول
فالاكثر من قسط الدية وحكومة فساد
المجرى ذكره في الروضة كاصلها لبعض مامر
وحلمة ففيه قسطه منهما لامن الانف
والثدي

والثدي فصل في موجب ازالة المنافع
دية يجب في ازالة عقل غريزي وهو ما يترتب
عليه التكليف لخبر اليه في ذلك لهم ان يحي
عوده بقول اهل الخبرة في مدة يظن الايعيش
اليها انتظر فان مات فبان العود وجبت الدية
كبصر وسمع وفي بعضه ابي عرف قدره قسطه
والافحكومة اما العقل المكتسب وهو ما
له حسن التصرف ففيه حكومة ولا يزاد شيء
على دية العقل ان زال بما لا ارش له كان ضرب
راسه او لطمه فان زاله بمالا رش مقدر
او غير مقدر وجب مع ديته وان كان
احدهما اكثر لانهما جنايتا اتلفت منفعة
ليست في محل الجناية فكانت كما لو اوضحه
وذهب سمعه او بصره فلو قطع يديه وعليه
قرا عقله وجب ثلاث ديات او اوضحه
في صدره قرا عقله فدية وحكومة فان
ادعى ولي الجاني عليه زواله بالجناية وانكر
الجاني اختبر في عقلائه فان لم ينتظم قوله
وفعله اعطي الدية بلا حلف لان حلفه

Copyright © King Saud University